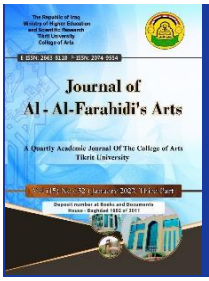

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

The Turkish Position on The Libyan Crisis 2014 - 2019

الموقـف التركـي مـن الازمـة الليبيـة ٢٠١٤ - ٢٠١٩

Asst. Prof. Dr. Ammar Thaher Musleh

Department of History, College of Basic Education, University of Mosul Nineveh, Iraq

أ. م. د. عمار ظاهر مصلح

قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل نينوى، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
23/01/2023	21/02/2023	30/08/2023

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.25130/jaa.15.54.3.12 Vol (15) No (54) June (2023) P (158-173)

ABSTRACT

The research was divided into three axes. The first axis dealt with the Turkish position on the revolution of 17 February 2011 and subsequent developments until 2014, while the second axis touched on the internal Libyan division, the Turkish position on it, and Turkey's role in trying to end that worsening conflict. The third axis referred to the Libyan memorandum agreement. Turkey in 2019 and the Turkish role in changing the balance of conflict in favor of the Government of National Accord.

KEYWORDS

The Libyan Crisis, The Turkish Position, The Libyan Revolution, The Internal Conflict, The Memorandum of Understanding

الملخص

البحث قسـم الى ثلاث محاور تناول المحور الاول الموقف التركي من ثورة ١٧ شـباط ٢٠١١ والتطورات اللاحقة لها الى عام ٢٠١٤، بينما تطرق المحور الثاني الى الانقسـام الداخلي الليبي والموقف التركي منه ودور تركيا في محاولة انهاء ذلك الصـراع المتفاقم، اما المحور الثالث اشـار الى اتفاق المذكرة الليبية التركية سـنة ٢٠١٩ والدور التركي في تغيير موازين الصراع لصالح حكومة الوفاق.

الكلمات المفتاحية

الازمة الليبية، الموقف التركي، الثورة الليبية، الصراع الداخلي، مذكرة التفاهم

Copyright and License: *This is an Open-Access Article distributed under* ***A Creative Commons Attribution 4.0 License****, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.*

المقدمة:

كان المشهد السياسي والامني غير المستقر الذي مرت به ليبيا بعد اندلاع ثورة شباط ٢٠١١، وفقدان الدولة الليبية السيطرة على الاوضاع الداخلية وانتشار المليشيات التي بدأت تتحكم في النظام وتتدخل في العمل السياسي، وحدوث انقسام حاد بين النخب السياسية على قيادة الدولة، مما جعل ليبيا موضع تدخلات اقليمية ودولية ومنها تركيا التي كان لها دور في التدخل في الازمة الليبية سعيا للحفاظ على مصالحها هناك لاسيما بعد ان خسرت حليفها في مصر عام ٢٠١٣، وكانت تخشى من ان تخسر حلفائها في المنطقة ولذلك عملت على زيادة دعمها لهم والذي وصل الى حد الدعم والاسناد العسكري فضلا عن الدعم السياسي والاقتصادي.

قسم البحث الى ثلاث محاور تناول المحور الاول الموقف التركي من الثورة الليبية عام ٢٠١١، اما المحور الثاني تطرق الى الصراع الداخلي الليبي والموقف التركي منه حتى عام ٢٠١٩، اما المحور الثالث فقد اشار الى مذكرة التفاهم التركية الليبية عام ٢٠١٩ وأثرها على الاحداث الداخلية في ليبيا.

المحور الأول: الموقف التركي من الثورة الليبية ٢٠١١ والتطورات اللاحقة لها:

سعت تركيا في بداية الثورة الليبية في شباط ٢٠١١ الى تجنب مواقف مشابهة لموقفها تجاه الثورتين التونسية والمصرية، والتي طالبت فيهما بتنحي رئيسي البلدين، اما في الحالة الليبية حاولت الحكومة التركية ان تبذل مساعي دبلوماسية تحول دون تنحي الرئيس الليبي معمر القذافي [١]، وفي الوقت الذي كثفت اتصالاتها مع القذافي لتقديم تنازلات لمطالب المتظاهرين، الامر الذي ترك انطباعا بان رئيس وزراء تركيا آنذاك رجب طيب اردوغان [٢] يقف الى جانب القذافي، ونتيجة لذلك بدأت الانتقادات تتوالى على تركيا إزاء تناقض سياستها في المنطقة العربية [٣].

عملت الحكومة التركية في الأسابيع الأولى من الثورة الليبية على عدم اصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها تجاه أحد الطرفين، ورغم وجود راي عام من الشعب التركي يساند ثورة ١٧ شباط الا ان ذلك لم يجعل الحكومة التركية تتوافق مع الحملة السياسية والإعلامية ضد نظام القذافي [٤].

كما وعارضت الحكومة التركية أي تدخل عسكري في ليبيا، ورات ان التدخل العسكري في ليبيا سيكون له نتائج عكسية وقال رئيس الوزراء اردوغان في هذا الصدد "نحن ضد التدخل الأجنبي لان الليبيين يعارضونه وان التدخل من قبل حلف الأطلسي في ليبيا سيؤدي الى نتائج عكسية" [٥].

وعرض اردوغان وساطته لدى القذافي كي يوافق على وفق إطلاق النار، ويبدو ان تركيا كانت تريد الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية في ليبيا.

لكن الموقف التركي تجاه احداث ليبيا بدأ يتغير وذلك لعدة اسباب منها اولا تأزم الوضع في ليبيا فقد طالب عدد من الساسة الاتراك من اردوغان باتخاذ موقف حازم تجاه القذافي، ثانيا الضغوط الغربية ولا سيما التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا والذي يعد دورا تنافسيا لتركيا، ثالثا نتيجة لتطورات الصراع في ليبيا وتحقيق الثوار الانتصارات على قوات الرئيس القذافي، بدء الموقف التركي نتيجة لتلك الاسباب يتغير الى جانب الثوار واعترفت تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي [٦] الذي تأسس في شباط ٢٠١١ ممثلا للشعب الليبي، وكانت تركيا تهدف من وراء ذلك الى حماية مصالحها في ليبيا لا سيما الاقتصادية، ومع ذلك ابقت على بعض قنوات الاتصال مع القذافي [٧].

وعن تلك الاتصالات قال اردوغان "ان حكومته عرضت على القذافي ضمانات مقابل مغادرته للبلاد، لا خيار للقذافي سوى مغادرة البلاد ... مع منحه ضمانات" وأضاف "قدمنا له هذا الضمان وقلنا له اننا سنساعد على ارساله الى أي مكان يرغب بالذهاب اليه" وتابع "سنناقش المسالة مع حلفائنا في الحلف الأطلسي حسب الرد الذي سنحصل عليه ولكن للأسف لم نتلق منه ردا حتى الان" وعبر اردوغان عن اسفه لان العقيد (يقصد القذافي) والمحيطين به يواصلون مقاومة التغيير مع ان الزعيم الليبي فقد الى حد كبير مكانته القيادية بين القبائل" [٨].

بدأت تركيا بالاتصال بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي فقام وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو بزيارة الى بنغازي في ١٦ تموز ٢٠١١، تعهد خلال تلك الزيارة بتقديم الدعم للمجلس الوطني الانتقالي وأعلن ان هذا المجلس هو الممثل الوحيد للشعب الليبي، ومنحته تركيا ٢٠٠ مليون دولار من الأموال الليبية المجمدة لديها، ووعدت بتقديم ١٠٠ مليون دولار، وشاركت في وضع خارطة طريق لليبيا، وأصبحت أحد أعضاء الاتصال الخاصة بليبيا [٩].

وبعد شهرين من تلك الزيارة قام رئيس الحكومة التركي اردوغان بزيارة الى طرابلس وبنغازي في ١٦ ايلول ٢٠١١ برفقة العديد من الوزراء، وأجرى لقاءات مع قادة المجلس الانتقالي وعلى راسهم مصطفى عبد الجليل [١٠] ومحمود جبريل [١١] فكانت هذه اللقاءات مؤشر على دعم تركيا للثورة الليبية واهتمامها بها [١٢].

وعندما جرت انتخابات في تموز ٢٠١٢ والتي اسفرت عن ظهور ما يسمى بالمؤتمر الوطني العام [١٣] الذي تسلم السلطة من المجلس الانتقالي، كانت تركيا تربطها علاقات جيدة مع معظم اعضاء المؤتمر العام واستمرت تلك العلاقات جيدة الى عام ٢٠١٤ والتي اصابها الضعف بعد انتخابات مجلس النواب في ٢٥ حزيران ٢٠١٤، والتي اسفرت عن فوز نواب معظمهم غير مؤيدين لها على حساب اعضاء المؤتمر الوطني الذين تربطهم علاقات جيدة مع تركيا، لكن نسبة الاقبال على تلك الانتخابات كانت قليلة لم تتجاوز ١٧٪ الامر الذي دفع المحكمة العليا في طرابلس الى اصدار قرار في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ ببطلان تللك الانتخابات وسحب الشرعية من مجلس النواب المنعقد في طبرق شرقي البلاد [١٤]، وادى ذلك الى حدوث صراع داخلي على الشرعية ليبيا بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، الذي اعاد تجديد صلاحياته بعد قرار المحكمة. حاولت تركيا التدخل لحل الصراع سلميا على الرغم من انها كانت تميل الى جانب المؤتمر الوطني [١٥] ونتيجة لتلك التطورات الداخلية في ليبيا فقد تطور الى الصراع السياسي فيها الى صدام عسكري بين أطراف الازمة عام ٢٠١٤.

المحور الثاني: الصراع الداخلي الليبي والموقف التركي منه حتى عام ٢٠١٩:

مع بدء العنف في ليبيا في أيار ٢٠١٤ وبعد اعلان خليفة حفتر [١٦] ببدء ما يسمى بعملية الكرامة [١٧]، اذ هاجمت قواته مقار الثوار والكتائب الاسلامية في مدينة بنغازي، وكان حفتر قد اكد ان تلك العملية تهدف الى انقاذ البلاد مما اسماه الارهاب وانهاء سيطرة المتشددين الاسلاميين على الدولة في حين ان خصومه اكدوا انه قاد تمرد عسكري ومحاولة انقلاب وثورة مضادة، وواجهت عملية الكرامة عملية مضادة هي عملية فجر ليبيا [١٨] في طرابلس، الامر الذي ادى الى انتقال اعضاء مجلس النواب الى طبرق وتأسيس حكومة برئاسة عبد الله الثني في ٢٢ ايلول ٢٠١٤، وبعد صدور قرار المحكمة العليا الذي ذكرناه سابقا اسس المؤتمر الوطني حكومة الانقاذ في طرابلس في ٢٥ اب ٢٠١٤ [١٩]، برئاسة عمر الحاسي وكانت تلك قد حظيت بالاعتراف والدعم السياسي التركي لها [٢٠]حاولت تركيا تجنب التدخل المباشر ودعت الى تفعيل العملية السياسية والحوار بين كافة الأطراف ودعتهم الى التهدئة [٢١]، كما تقيدت حركة تركيا في ليبيا مع وجود حكومتين متنافستين على الشرعية، وكذلك وجود تشكيلات امنية خارج التشكيلات الحكومية في طرابلس [٢٢].

ونتيجة لاعتراف تركيا بحكومة الحاسي بدأت حكومة مجلس النواب برئاسة عبد الله الثني توجه الاتهامات لتركيا بانها تدعم حكمة الحاسي ، وتمدها بالأسلحة عبر جزيرة مالطة وهو ما نفاه وزير الخارجية التركي مولود جاووش اوغلو في لقاء مع نظيره المالطي جور فيلا في العاصمة المالطية فاليتا في ١٠ اذار ٢٠١٥، وكذلك نفته حكومة الحاسي وقال جاووش اوغلو "ان تركيا لم ترسل اسلحة لا الى ليبيا ولا الى اي بلد اخر وان حكومة بلاده تدعم التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار في ليبيا وان تركيا تدعم فكرة الحوار في ليبيا وتشكيل حكومة وحدة وطنية"، وكذلك نفى رئيس حكومة الانقاذ الحاسي تلقي حكومته اي اسلحة من تركيا مشددا على ان تركيا تقف على مسافة واحدة من طرفي الصراع في ليبيا واضاف الحاسي ان الحكومة التركية تؤمن بمبادئ ثابتة لإقرار السلام ونشر الامان ولا تدعم جماعات عسكرية ولا مليشيات وان ما قدمته تركيا لحكومة الانقاذ هو النصح والارشاد ومحاولة لتقريب وجهات النظر [٢٣].

في المقابل لم تعترف تركيا بالبرلمان وحكومة طبرق [٢٤] وقال الرئيس التركي اردوغان "اساسا لا يمكن القبول باجتماع البرلمان الليبي في طبرق معتبرا ذلك خطأ" وأضاف "لماذا يجتمع البرلمان في طبرق وليس في العاصمة طرابلس نحن لا نقبل بهذا، نحن في مواجهة امر غير صحيح" [٢٥] وكانت الحكومة التركية تشكك في شرعية حكومة الثني بعد صدور قرار المحكمة العليا الليبية في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ وهو ما شار اليه وزير الخارجية التركي جاووش اوغلو بعد اتهام حكومة الثني لتركيا بتقديم اسلحة الى حكومة الحاسي والذي رد عليه بالتشكيك في شرعية حكومته [٢٦].

تَعد ليبيا دولة مهمة في أجندة المصالح التركية، وتُعد من الدول القليلة التي حدَّد الرئيس أردوغان لها مبعوثًا خاصًّا في تشرين الاول ٢٠١٤ لمتابعة العلاقات معها، وهو النائب في البرلمان التركي أمر الله إيشلار، وعلى الرغم من موقف تركيا المؤيد لحكومة الحاسي الا انها حاولت تركيا ان تلعب دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة في ليبيا وقامت بإرسال مبعوثها الخاص الى ليبيا في ٢١ تشرين الاول ٢٠١٤ الذي زار طرابلس وطبرق وهو ما اكده "إشلار في قوله" أنه أجرى مباحثات في كل من "طبرق" و"مصراته" و"طرابلس"، "في محاولة لتشخيص الأمور" معتبرا أن "الوضع في ليبيا أزمة سياسية يمكن حلها عبر الحوار والمفاوضات" و أشار الى" إن تركيا تدعو إلى وقف إطلاق النار في ليبيا من أجل دفع مسار الحوار بين الطرفين المتنازعين وذلك من أجل الوصول إلى حل للأزمة [٢٧]، وقال ايضا "نتمنى أن يستمر مسار الحوار بشكل أكثر شمولا" معربا عن أمله في "إزالة الخلافات السياسية والحقوقية عبر الحوار والمفاوضات"، وأعرب عن تأييد بلاده لجهود الأمم المتحدة لحل تلك الخلافات، وأن "تركيا مستعدة لتقديم كل أنواع الدعم، لكي يستمر مسار الحوار، ولكي يستمر المسار بشكل جيد لا بد من وقف إطلاق النار". كما لفت "إشلار" إلى أن بلاده تتابع بقلق وأسى الاشتباكات الجارية في ضواحي بنغازي وفي جنوب طرابلس، وأعاد "إشلار" التشديد على أنّ "تركيا تدعم الشعب الليبي الذي قام بثورة ١٧ فبراير وهناك جهات تحاول إفشال الربيع العربي في ليبيا أيضاً ونحن واثقون بأن الشعب الليبي لن يسمح بذلك [٢٨].

دعمت الحكومة التركية المؤتمر الوطني العام دبلوماسيا من خلال رفضها الاعتراف بالحكومة الليبية في طبرق، وعندما شنت الطائرات المصرية هجمات على درنة الليبية في ١٦ شباط ٢٠١٥، ادانت تركيا تلك الهجمات وعبرت عن ذلك بالقول بان "تلك الهجمات تعمق المشاكل في ليبيا وتعرقل جهود حل الازمة بطرق سلمية" [٢٩].

وبلغ تأزم الموقف إزاء السياسة التركية في ليبيا ذروته في عام ٢٠١٥ عندما قررت حكومة مجلس النواب (الثني) طرد الشركات التركية العاملة في ليبيا، بعد ان اتهمتها بانها ترسل اسلحة للجماعات الإسلامية التي تسيطر على طرابلس ،ومن ثم قصف سفينة الشحن المملوكة لشركة تركية قبالة ساحل درنه فقتل مواطن تركي وأصيب خمسة اخرون من طاقمها، فيما ردت وزارة الخارجية التركية باستنكار الهجوم الذي فسرته بان له اسباب سياسية، فقد حدث بعد اقتراح المبعوث الدولي ليون حلا للازمة رفضته طرابلس التي تعد تركيا المؤيد الوحيد لها فاذا سحبت تركيا دعمها فان حكومة طرابلس ستقبل الحل المقترح ولذلك يعتقد البعض ان الهجوم ربما كان رسالة الى تركيا، وسواء اكان الامر كذلك ام لا ، فان ليبيا أصبحت تشكل مازق للسياسة التركية حيث أضحت تشعر بالعزلة الدولية والإقليمية ازاءها وترغب في إيجاد مخرج ملائم يجعلها في اتساق مع الجهود الدولية المبذولة للوصول التي تسوية تؤدي الى الاستقرار في ليبيا [٣٠].

أدى استمرار الانقسام السياسي ووجود حكومتين، على أرض الواقع، إلى تفاقم الأزمة الليبية وانزلاق البلاد نحو حرب أهلية لا بوادر لحسمها، وقد تزايد الوضع تعقيدا مع ظهور تنظيم داعش" وتمدده في مناطق عديدة في ليبيا، وتهديده دول الجوار، علاوة على تزايد تدفق اللاجئين نحو الدول الأوروبية التي تقدر وجود نحو نصف مليون مهاجر على طول الشواطئ الليبية، ينتظرون الفرصة للانتقال بالقوارب نحوها، فضلا عن ذلك فان موقع ليبيا ومواردها الاستراتيجية من الطاقة، جعلت الانعكاسات السلبية لفشل الدولة لا تقتصر على الليبيين فحسب، وإنما على جميع دول الجوار، ولذلك فان خيار الحوار لا يجاد تسوية سياسية لا يمثل رغبة ليبية فحسب، وإنما أصبح ضرورة دولية وإقليمية تكرست عبر جهود الامم المتحدة الساعية إلى دفع أطراف

الازمة نحو وضع حِد للازمة السياسية والحرب ،وعلى الرغم من فشل عدة محاولات للأمم المتحدة، فقد أفلح مبعوث الامين العام مارتن كوبلر في جمع الاطراف في الصخيرات في المغرب والوصول إلى اتفاق في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ [٣١] بين شخصيات سياسية من طرفي النزاع في ليبيا، على توحيد السلطة التنفيذية في حكومة واحدة هي "حكومة الوفاق الوطني"، والتشريعية في برلمان واحد هو "مجلس النواب"، إضافة إلى توحيد الجيش، وإنشاء مجلس أعلى للدولة، وتشكلت الحكومة فعليا برئاسة عضو مجلس النواب عن طرابلس فائز السراج، وسرعان ما حظيت باعتراف دولي، على الرغم من عدم حصولها على ثقة مجلس النواب ، واستمرار التحفظ عليها من قبل شخصيات في المؤتمر الوطني العام [٣٢].

ايدت الحكومة التركية اتفاق الصخيرات [٣٣]، وعدت تركيا حكومة الوفاق مخرجا ملائما لها من الازمة الليبية، بعد أن أصبحت الدول الاوروبية والولايات المتحدة ومعظم دول العالم تعترف بحكومة مجلس النواب في طبرق [٣٤] ويمكن تحديد أهم الاسباب التي دفعت تركيا الى الاعتراف بحكومة الوفاق:

١. يعبر اعتراف تركيا المبكر بحكومة الوفاق الليبية عن الرغبة في التخلص من مأزق العزلة الذي باتت تعيشه تجاه سياستها في ليبيا، فقد انحسر الاعتراف والدعم الذي تتلقاه حكومة المؤتمر الو طني العام من طرف تركيا وقطر. وبذلك، أصبحت ليبيا تشكل إحدى نقاط الخلاف في علاقات تركيا الأكثر أهمية مع حلفائها الاوروبيين. وفي ضوء الحاجة التركية إلى التقارب مع الاتحاد الاوروبي لأهداف عديدة وعدم رغبتها في الابتعاد كثيرا عن سياسات حلفائها الغربيين، فقد مثلت حكومة السراج فرصة لإظهار المرونة التركية وتكيفها مع سياسات هؤلاء الحلفاء.

٢. وبالرغم من ذلك، تبقى سياستها تجاه ليبيا قائمة أيضا على التنافس مع النفوذ الغربي، وبخاصة الفرنسي. ولذلك، فهي تدرك أن التحول نحو دعم حكومة الوفاق سيضمن لها عدم تمكن فرنسا أو الغرب عموما من التفرد بالمصالح والتأثير في مستقبل ليبيا.

٣. تعد ليبيا إحدى نقاط الخالف التركي الخليجي، إلى جانب مصر. وفي ضوء الإدراك التركي للخليج العربي وما تمثله علاقاتها مع دوله من أهمية استراتيجية، فإنها تسعى إلى تقليص الخلافات معها إلى أدنى درجة ممكنة. ويعبر إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى مع السعودية عن رغبة تركية ملحة في التقارب مع دول الخليج، مراعاة مصالحها، ومواجهة التهديدات المشتركة المتمثلة بسياسات إيران في العراق وسوريا وأخطار تنظيم "داعش" المتنامية ضد أمنهما. وقد شكل تأييد حكومة الوفاق الليبية مخرجا لتركيا للتخلص من عقبة تناقض سياستها مع دول الخليج في ليبيا، كما أتاح لها احتمال التنسيق ومد جسور التعاون مع هذه الدول في حل هذه الازمة [٣٥].

كانت تركيا من أوائل الدول التي استضافت فائز السراج، بعد الاتفاق وعبرت عن تقديم الدعم لتشكيل حكومته؛ إذ استقبله في أنقرة رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو في ١١ يناير ٢٠١٦ الذي أكد أن تركيا ستساهم في نهضة ليبيا الاقتصادية وإعادة إعمارها وأشار رئيس الوزراء التركي إلى دعم بلاده المتواصل للشعب الليبي كافة عقب الثورة في البلاد، معربا عن إيمانه بمستقبل واعد لليبيا، نظرا لموارها البشرية والطبيعية، والشرط الأهم لتحقيق ذلك هو إحلال الوحدة والاستقرار بين الليبيين. وشدد داود أوغلو على أن بلاده ستقف إلى جانب ليبيا بكافة إمكانياتها، وستدعم أي خطوة من شأنها أن تؤدي للاستقرار ووحدة الأراضي ومن جانبه أعرب السراج عن بالغ شكره وامتنانه لتركيا، لتقديمها كافة أشكال الدعم لبلاده، مؤكدا على أن العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، تتقدم بشكل جيد، فضلا عن إمكانية التعاون في مجالات إضافية، وليختم بالقول "في الحقيقة يشعر الإنسان بنفسه في تركيا وكأنه في بيته" [٣٦].

كما عقد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، لقاءا مع السراج، "تم التأكيد مجدداً خلال اللقاء على الأهمية التي تولها تركيا والدعم الذي تقدمه لتشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبية على وجه السرعة بموجب الاتفاقية السياسية الليبية التي تم توقيعها بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، والإعراب عن

استعداد تركيا لتقديم العون والدعم لليبيا في كافة المجالات وأصدرت الخارجية التركية بيانا جاء فيه" اننا نؤمن ايمانا راسخا بان حكومة الوفاق الوطني ستنقل الشعب الليبي الى المستقبل المشرق الذي يستحقه [٣٧].

وقام مبعوث تركيا الخاص إلى ليبيا، إمر الله إيشلار، بزيارة إلى طرابلس في ٤ أبريل ٢٠١٦ ووجه الدعوة إلى الليبيين لتقديم الدعم لهذه الحكومة والتقى السراج، وقال: "آن الاوان لتحقيق الوحدة، وتوحيد الصفوف في ليبيا، ونتوقع التحرك في هذه المرحلة بروح التوافق، وإعطاء زخم لتحقيق الامن على الاراضي الليبية، ونوجه الدعوة لليبيين، لتقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني" [٣٨] وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو باجتماع فيينا الوزاري حول ليبيا في ١٦ أيار ٢٠١٦، إن حكومة الوفاق الليبية المنبثقة عن اتفاق الصخيرات في المغرب قبل نحو ٦ أشهر، بحاجة إلى تأييد جميع الليبيين، وإقناع جميع الأطياف بها، حيث شدد، بحسب مصادر في الخارجية التركية، على "أهمية أن تحظى حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، على ثقة جميع الأطراف الليبية" .وأضاف أن "الاتفاق الذي أُنجز قبل أشهر حقق مكاسب عديدة، إلا أن هناك حاجة كبيرة للعمل من أجل إنجاحه، مؤكدا أن تركيا تشدد على أهمية دعم المجلس الرئاسي، بهدف جلب الاستقرار والأمان إلى ليبيا" [٣٩].

وقام وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بزيارة طرابلس، في ٣٠ ايار ٢٠١٦، أكد مواصلة بلاده دعم حكومة الوفاق الوطني الشرعية الليبية، جاء ذلك في مؤتمر صحفي، بعد لقائه رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، في قاعدة "أبو ستة" العسكرية البحرية، في العاصمة طرابلس، كما أعرب الوزير التركي، عن سعادته بانتقال الحكومة إلى العاصمة طرابلس، ولفت إلى أن الحكومة التركية ستعمل على إعادة إعمار ليبيا من جديد، مشيرًا إلى أهمية دور الشركات التركية في هذا الخصوص، وتطرق جاويش أوغلو، إلى مسألة منح بلاده تأشيرة دخول للمواطنين الليبيين، قائلاً "أعطينا تعليمات لقنصلياتنا بمنح تأشيرات لليبيين، وأطلقنا خدمة التأشيرة الالكترونية"، كما أكد على إطلاق الخطوط الجوية التركية، رحلاتها إلى العاصمة طرابلس في وقت قريب، موضحًا أن أخصائيين في مجال الأمن رافقوه في زيارته الحالية من أجل إجراء الترتيبات اللازمة في هذا الإطار، بدوره أعرب وزير الخارجية الليبي، محمد طاهر سيالة، عن ترحيبه زيارة جاويش أوغلو لليبيا، مشيرًا إلى ان أنقرة وقفت بجانب بلاده عقب "الثورة" (التي أطاحت بنظام القذافي)، وأفاد أنهم بحثوا سبل التعاون في كافة المجالات خلال لقائهم، وعلى رأسها مسألة التأشيرة التركية المفروضة على الليبيين، وإعادة فتح السفارة التركية في طرابلس، والطاقة [٤٠].

ويبدو ان اتفاق الصخيرات الموقع في ١٧ كانون الأول ٢٠١٥ كان يهدف الى منع الصراع السياسي في التأثير على التدفق المالي الليبي في الاقتصاد العالمي، وذلك ما يدل عليه انتاج النفط الذي شهد استقرار منذ تلك المدة، وهذا يدل على ان المجتمع الدولي استطاع ان يضمن مصالحه من خلال اتفاق الصخيرات، وبقت البعثة الأممية عاجزة تماما عن عن ايجلد حل للازمة الليبية، وتركت الليبيين في حالة من التخبط والتيه [٤١].

أعادت تركيا فتح سفارتها بالعاصمة الليبية (طرابلس) في ٣٠ يناير ٢٠١٧ بعد ثلاث سنوات من إغلاقها في عام ٢٠١٤ بسبب تدهور الأوضاع الأمنية نتيجة اندلاع الحرب الأهلية بين الشرق الليبي (عملية الكرامة) والغرب الليبي (تحالف فجر ليبيا)، وعن إعادة فتح سفارة بلاده في طرابلس، صرح وزير الخارجية التركي "مولود تشاويش أوغلو" أن ذلك يأتي في إطار مساهمة أنقرة في إحلال السلم والاستقرار في ليبيا، ومشاركتها في عملية إعادة الإعمار"، جاءت تلك الخطوات في إطار ثوابت السياسة التركية تجاه الأزمة الليبية التي تقوم على دعم الإسلاميين في الغرب الليبي والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، التي تلقى دعمًا من التيار الإسلامي في ليبيا ومعارضة من قبل قوى الشرق الليبي، فضلا عن رغبة أنقرة في تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية في ليبيا، ان إعادة تركيا لفتح سفارتها في العاصمة الليبية (طرابلس) يأتي في إطار الدعم السياسي التركي لحكومة الوفاق الليبي وعلى رأسها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" والمجلس الأعلى للدولة الذي تشكل من أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، كما طالبت تركيا بضرورة إشراك الاطراف التي تدعمها في العملية السياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بين الإسلاميين في الغرب

الليبي والتيارات المدنية في الشرق، وهو ما يفترض أن يحققه الاتفاق السياسي الليبي [٤٢] وذلك ما اكده وزير الدفاع التركي خلوصي اكار خلال زيارته الى طرابلس في تشرين الثاني ٢٠١٨ [٤٣].

لكن التطورات اللاحقة للأحداث الليبية وخاصة في عام ٢٠١٩ دفع تركيا الى زيادة تقديم مساعداتها الى حلفائها في ليبيا لا سيما المساعدات العسكرية، فقد كانت تركيا تخشى ان تخسر ليبيا كما خسرت مصر بعد وصول السيسي بانقلاب عام ٢٠١٣ وكانت تنظر الى معظم الدول الخليجية التي دعمت السيسي بانها تسعى الى تحجيم دور الإسلام السياسي في ليبيا الذي تدعمه تركيا، لذلك تم تصوير الوضع السياسي في ليبيا على انه تنافس إقليمي بين تركيا وقطر من جهة ومعظم دول الخليج ومصر من جهة أخرى للسيطرة على المنطقة، وذلك الامر قد يجرد تركيا من نفوذها هناك واعتقد المسؤولون الأتراك ان حكومة مجلس النواب الليبي واقعة تحت تأثير ونفوذ السيسي، ومن ثم فان الخلاف التركي المصري سوف ينعكس على النزاع في ليبيا وحرمان تركيا من مصالحها وحلفائها في المنطقة.

المحور الثالث: مذكرة التفاهم التركي الليبي عام ٢٠١٩ و أثرها على الوضع الداخلي الليبي:

كان خليفة حفتر قد اعلن في ٤ نيسان ٢٠١٩ عن هجوم الجيش الوطني المدعوم من حكومة طبرق على العاصمة طرابلس ومحاصرتها التي أصبحت مهددة تهديدا خطيرا، وكان الهدف من ذلك هو ضم الغرب الليبي الى الشرق والقضاء على الجماعات الاسلامية هناك، سارعت تركيا الى تقديم المساعدة الى حكومة الوفاق، وابلغ الرئيس التركي اردوغان رئيس حكومة الوفاق السراج ان انقرة مستعدة لتقديم كل انواع المساعدات له من اجل مواجهة ما اسماه المؤامرة على الشعب الليبي [٤٤].

كانت تركيا ترغب في تقديم مساعدات عسكرية لحكومة الوفاق ولكن ذلك كان يحتاج الى اتفاق بين الطرفين كي يضفي الشرعية على المساعدات وهو ما حدث فعلا عندما قام رئيس حكومة الوفاق الليبية بزيارة الى تركيا ووقع مع الرئيس التركي اردوغان ورئيس حكومة الوفاق السراج في قصر دولما باغجا في استنبول ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ على مذكرتي تفاهم [٤٥]، الاولى في مجال التعاون العسكري والأمني والثانية تتعلق بترسيم الحدود البحرية، واقرها البرلمان التركي في ٥ كانون الأول ٢٠١٩ كما اقرها المجلس الرئاسي الليبي في اليوم الذي تم التوقيع فيه [٤٦]، تضمنت المذكرة الأولى ارسال قوات تركية الى ليبيا اذا طلبت جكومة الوفاق ذلك، وتشمل هذه المذكرة التعاون في مجالات الامن والتدريب العسكري والصناعات الدفاعية وغيرها من اشكال التنسيق العسكري، وكان اردوغان قد أشار قبل المصادقة على المذكرة الى استعداد حكومته للنظر في أي طلب للتدخل العسكري يرد من حكومة الوفاق، وقال اردوغان في حديث تلفزيوني يوم ٩ كانون الأول ٢٠١٩" ان حكومة الوفاق بإمكانها طلب تدخل القوات التركية وبإمكان تركيا ارسال قواتها اليها وان ذلك لا يؤثر على الحظر الامي المفروض على الأسلحة" [٤٧] كان البرلمان التركي قد صادق على اتفاق التعاون العسكري والأمني الذي تم توقيعه في تشرين الثاني ٢٠١٩ وذلك اتاح لأنقرة تعزيز حضورها في ليبيا ،واعلن البرلمان التركي بان المشروع بمثابة قانون بعد المصادقة عليه [٤٨] واعلن الرئيس التركي التركي اردوغان في ١٠ كانون الأول ٢٠١٩ ان تركيا مستعدة لنشر قوات في ليبيا دعما لحكومة الوفاق اذا طلبت الأخيرة ذلك [٤٩].

ان مذكرة التعاون الامني والعسكري المبرمة بين ليبيا وتركيا تتيح لتركيا تقديم كل انواع الدعم العسكري والامني لحكومة الوفاق بما في ذلك بناء قواعد عسكرية تركية فوق الاراضي الليبية، والجدير بالذكر ان مذكرة التعاون الامني تشمل انشاء قوة الاستجابة السريعة ضمن مسؤوليات الامن والجيش في حكومة السراج ونقل الخبرات والتدريب والاستشارات والتخطيط العسكري المشترك والتعليم العسكري والدعم المادي والمعدات من قبل تركيا وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون المعلوماتي وانظمة الاسلحة واستخدام المعدات التي تغطي مجالات نشاط القوات البرية والبحرية والجوية وانشاء مكتب مشترك للتعاون الامني والدفاعي وفي خطوة متقدمة بحثت الحكومتان امكانية استخدام تركيا لقاعدة مصراته البحرية وقاعدة الوطية الجوية في ليبيا [٥٠].

اما المذكرة الخاصة بترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا [٥١] فقد حاولت تركيا التوصل لاتفاق مع ليبيا قبل عام ٢٠١١ وأن أردوغان حمل الخرائط بنفسه في زيارة لليبيا، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، لكن وقوع الثورة حال دون التوصل للاتفاق. وبعد الثورة، حاولت تركيا مجددًا، كما ذكرت مصادر تركية أن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، قام خلال زيارة له لليبيا، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، من أجل تفاهمات أمنية، بإعادة فتح ملف المباحثات حول اتفاقية السيادة البحرية مما أكسب المباحثات سرعة أكبر. ويمكن ربط هذا التطور بما حدث بعد ذلك من قيام الجنرال حفتر، في مطلع أبريل / نيسان ٢٠١٩، بشن حملة عسكرية على طرابلس.

وقد حدثت عدة تطورات دفعت تركيا للسعي بقوة للتوصل للاتفاق مرة أخرى، وهي:

١. التوترات المتزايدة المتعلقة باكتشافات الطاقة الكبيرة شرق المتوسط وتفاهمات خط شرق المتوسط للغاز بين إسرائيل وقبرص واليونان.
٢. إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، والذي استُبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم شرق المتوسط.
٣. الحملة العسكرية، المدعومة من أطراف إقليمية، بقيادة الجنرال حفتر، ضد حكومة الوفاق، على طرابلس.
٤. الموقف الأميركي المستاء من الدعم الروسي لحفتر.
٥. وجود تحركات لحفتر للترتيب مع اليونان لخطة إعادة إعمار بنغازي [٥٢]. كما ان مذكرة التفاهم اثارت الحكومة اليونانية التي اعتبرت الاتفاقية تعديا على مياهها الإقليمية ودعمتها في ذلك قبرص ومصر، وتسببت بطرد السفير الليبي لدى اليونان [٥٣].

ورفضت اليونان الاتفاق ووصفته بانه امر ينافي العقل من الناحية الجغرافية لأنه يتجاهل وجود جزيرة كريت اليونانية، واستدعت السفير التركي وادانت الاتفاق [٥٤]، وكذلك تم رفض الاتفاق من قبل مصر ويبدو ان الرفض المصري له أسباب أخرى غير معلنة، فهي تخشى من اختلال الكفة في ليبيا ما يضعف من شوكة حفتر الذي تدعمه مصر بقوة، اما الولايات المتحدة الامريكية كان موقفها معارض للدعم الروسي لحفتر ، ولذلك يرى محللون انها أعطت الضوء الأخضر لتركيا للتدخل [٥٥].

ان الاتفاق التركي الليبي جاء ردا على ما سعت اليه كل من اليونان وقبرص اليونانية واسرائيل ومصر ولبنان والاردن لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط في كانون الثاني ٢٠١٩، والذي ارادت به الحاق الضرر بتركيا وعدته تركيا عزلا لها وابعادها عن منطقة شرق المتوسط [56].

رفضت كل من مصر واليونان وفرنسا الاتفاق وكذلك الامارات العربية المتحدة ووصفته بالتغول التركي في المنطقة، وتحولت ليبيا الى منطقة صراع بين قوى إقليمية هي تركيا من جهة ومصر والامارات والسعودية من جهة أخرى، هذا بجانب قوى أخرى تقع ضمن منطقة البحر المتوسط وهي اليونان وفرنسا وإيطاليا بالإضافة الى وجود عسكري روسي في المناطق الخاضعة لسيطرة حفتر [٥٧].

وجدد الرئيس التركي دعم بلاده لحكومة الوفاق خلال استقبالة لرئيس حكومة الوفاق السراج في كانون الاول ٢٠١٩ للمرة الثاني خلال شهر في استنبول وعبر السراج عن شكره لموقف تركيا الرافض للاعتداء على العاصمة طرابلس، وبحثا البرنامج التنفيذي لمذكرتي التفاهم [٥٨] واعلن الرئيس التركي في ٢٢ كانون الأول ٢٠١٩ ان بلاده ستزيد من الدعم العسكري لحكومة الوفاق التي يقودها السراج اذا اقتضت الضرورة [٥٩].

واعلن الرئيس التركي اردوغان الاحد ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠ بدء نشر جنود اتراك في ليبيا استنادا الى الضوء الأخضر الذي منحه البرلمان التركي [٦٠]، وقال اردوغان في مقابلة مع قناة CNN ترك "ان مهمة جنودنا هناك هي التنسيق ... جنودنا ينتشرون بشكل تدريجي" ونقلت وكالة الاناضول التركية الرسمية للأنباء عن اردوغان القول "نحن غير منزعجين من ادانة السعودية لقرار ارسالنا قوات الى ليبيا ولا نقيم وزنا لإدانتها" في

إشـارة الى انتقادات الرياض لقرار البرلمان التركي، واكد اردوغان بان هدف ارسـال قوات الى ليبيا ليس القتال بل دعم الحكومة الشرعية [٦١]

كان الدعم العسـكري التركي لليبيا عبر ثلاث محاور الاول تضـمن ما تنتجه تركيا من طائرات مسـيرة وحاملات جند مدرعة مع تسليحها، ومضادات للدروع والاسلحة الخفيفة والمتوسطة، والثاني يشمل الاسلحة القديمة في مخازن الجيش التركي من طائرات ومدرعات ودبابات ومدفعية، اما المحور الثالث تم عبر شراء اسلحة اوربية شرقية او امريكية لصالح الجيش التركي ومن ثم ارساله الى ليبيا [٦٢].

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن ان قوات بلاده المنتشرة في ليبيا ستظل هناك مادام الاتفاق الثنائي العسكري قائما بين انقرة وطرابلس وما دامت الحكومة الليبية تطلب ذلك وأوضح قالن ان تلك القوات مستمرة في تقديم التدريب والمشورة واكد انه لا يمكن حل الازمة في ليبيا من دون مشاركة تركيا [٦٣].

اعلنت الحكومة التركية تقديمها مساعدات عسكرية لحكومة الوفاق الليبية للوقوف بوجه ما يسمى بالجيش الوطني بقيادة حفتر خلال معركة طرابلس منذ نشوئها في ابريل ٢٠١٩ وذلك بهدف خلق توازن عسكري، وان ذلك نتاج اتفاق عسكري مع الحكومة الليبية (حكومة الوفاق) المعترف بها اميا [٦٤].

جاء الاتفاق التركي الليبي ليؤكد حالة التوازن الممكنة في ليبيا، ويقلل من الضـغط على حكومة الوفاق من خلال الاعتماد على حليف قوي مثل تركيا لأحداث توازن حقيقي يمكنها من تحويل النزاع الليبي الى فرصـة حقيقية للبناء والتنمية [٦٥] ويبدو انه يوجد عاملين وراء التدخل التركي في ليبيا يتمثل العامل الأول بطبيعة المصالح التجارية التركية في ليبيا الممتدة منذ عهد القذافي الى مرحلة ما بعد سقوطه ، بفعل تأثير رجال الاعمال في السـياسـة الخارجية التركية، والعامل الثاني يتعلق بدعم تنظيمات الإسـلام السـياسـي كجزء من مسـاعي السياسة التركية لممارسة القوة الأيديولوجية الناعمة في الشرق الأوسط وتعويضا في الوقت نفسه خسارة تلك التنظيمات لا سـيما في الحالة المصـرية بعد انقلاب ٣٠ حزيران ٢٠١٣، وكانت تركيا تبحث عن تامين نفوذها في شمال افريقيا وتوسيع نفوذها لاسيما في المغرب والجزائر وتونس يجعلها تتمسك بالتدخل في معركة ليبيا [٦٦] اذ وجدت تركيا فيها الفرصـة السـانحة للتدخل في مناطق شـمال افريقيا بعد ان فرضـت نفسـها بقوة الاقتصـاد والصـناعة والتجارة في مناطق شـرق افريقيا ولما لإفريقيا من اهمية تناولها احمد داوود اوغلو بالقول "ان القرن الحادي والعشـرين اوله في اسـيا ونهايته في افريقيا" [٦٧]، فضـلا عن ان تركيا كانت ترغب في ان تتحول الى قوة إقليمية تروج للأيديولوجية التي تدعمها في فكرة الدمج الإسلامي مع الحداثة الغربية [٦٨].

كان للتدخل العسكري التركي المباشر دورا كبير في الحيلولة دون خضوع طرابلس لسيطرة الجيش الوطني الليبي [٦٩] فقد قدمت تركيا لحكومة الوفاق منظومة أسلحة متطورة ونقل اعداد من المقاتلين التابعين لفصائل إسلامية مسلحة من سوريا الى غرب ليبيا، نشطت تركيا عبر الفصائل السورية الموالية لها في تجنيد الاف المقاتلين السوريين للقتال في ليبيا، وتشير معظم التقديرات الى ان عدد المقاتلين السوريين الذين ارسلتهم انقرة الى ليبيا تجاوز عشرة الاف مقاتل، وصلت طلائع هؤلاء المقاتلين اواخر عام ٢٠١٩ الى تركيا ثم نقلوا الى ليبيا مقابل وعود بمرتبات شهرية وخدمات الاعاشة والسكن التي ستقدمها حكومة الوفاق في طرابلس [٧٠].

لقد شكل التدخل العسكري التركي نقطة مفصلية في تفسير الأوضاع على الأرض، اذ تمكنت حكومة الوفاق في أسابيع من استعادة السيطرة على الشريط الساحل بين طرابلس والحدود التونسية ثم الاستيلاء على قاعدة الوطية العسـكرية وبعدها مدينة ترهونة والتي كانت تمثل مركزا رئيسـا للقيادة والسـيطرة لدى الجيش الوطني، وكانت تركيا ترغب باستمرار التقدم نحو الشـرق الا ان الضـغط الدولي والإقليمي كشـف ان الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالملف الليبي لن تسمح بانقلاب الأوضاع في ليبيا لصالح حكومة الوفاق [٧١].

وأعلنت حكومة الوفاق في ١٨ أيار ٢٠٢٠ سـيطرتها على قاعدة الوطية الجوية (عبقة بن نافع) من قبضـة الجيش الوطني بقيادة حفتر، وذلك بعد تعرضـها لأكثر من ١٠٠ غارة بطائرات مسـيرة تركية مما اضـطر القوات التابعة للجيش الوطني للانسحاب، وبادر الرئيس المصري السيسي الحليف الاستراتيجي لحفتر بإعلان

مبادرة سياسية ليبية- ليبية لحل الازمة باسم اعلان القاهرة في ٦ حزيران ٢٠٢٠ تدعو الى احترام كافة المبادرات والقرارات الدولية بشأن وحدة ليبيا [٧٢].

الاستنتاجات:

يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات التي تخص السياسة التركية تجاه ليبيا بعد احداث الربيع العربي والتي من اهمها:

١. حدوث تغير في الموقف التركي من الثورة الليبية التي اندلعت عام ٢٠١١ من مؤيد لنظام القذافي الى مؤيد للثوار لاسيما بعد تغير في موازين المعركة في ليبيا لصالح الثوار وذلك للحفاظ على مصالحها في ليبيا خاصة الاقتصادية منها.

٢. اتبعت الحكومة التركية في بداية الصراع الداخلي في ليبيا لا سيما عام ٢٠١٤ اسلوب التهدئة، ولعبت دور الوسيط لحل الخلافات الليبية من اجل ايجاد حكومة موحدة تمثل الشعب الليبي، الا ان بعض الاطراف المحلية وخاصة المدعومة من مصر والامارات لا تريد ان ترى دور لتركيا في ليبيا حتى وان كان دور الوسيط.

٣. محاولات أطراف محلية واقليمية تقليص وانهاء النفوذ والمصالح التركية في ليبيا عن طريق القضاء على حكم الجماعات الاسلامية الموجودة في ليبيا والمدعومة من تركيا، وذلك الامر دفع الحكومة التركية على حماية تلك المصالح ولو دعا ذلك الى التدخل العسكري.

٤. كانت الحكومة التركية تدرك ان القضاء على الجماعات التي تدعمها في ليبيا هو انهاء للنفوذ والمصالح التركية في شمال افريقيا، لاسيما بعد ان تم القضاء على حلفائها في مصر بانقلاب عام ٢٠١٣ بقيادة عبدالفتاح السيسي والمدعوم من الامارات والسعودية وبعض الاطراف الاقليمية، ولهذا عملت الحكومة التركية على دعم حلفائها كي لا تتكرر التجربة المصرية في ليبيا، حتى وان دعا ذلك الى ارسال القوات التركية هناك، وذلك دفع الحكومة التركية الى توقيع مذكرات امنية مع حكومة الوفاق الليبية عام ٢٠١٩ والتي من خلالها ارسلت المساعدات العسكرية والفنية اليها والتي عن طريقها تمكنت حكومة الوفاق من احداث تغيير في سير المعارك لصالحها في الغرب الليبي عام ٢٠٢٠.

الهوامش:

(١) مُعمّر محمد عبد السلام القذّافي المعروف باسم العقيد القذافي. حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة. أولًا كرئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية ١٩٦٩ - ١٩٧٧. بعدها صار يُعرف بالأخ القائد للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ١٩٧٧ - ٢٠١١. صعد القذافي إلى السلطة في ثورة خلع عبرها الملك إدريس، ملك المملكة الليبية عام ١٩٦٩، اندلعت ضد حكمه ثورة في شباط ٢٠١١ وقتل في تشرين الاول ٢٠١١. للتفاصيل ينظر: أحمد عبد السلام فاضل، معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠١١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مجلد٢٣، العدد٤، ٢٠١٦، ص ص١٤٩-١٩٨.

(٢) هو سياسي واقتصادي تركي يشغل منصب الرئيس الثاني عشر والحالي لتركيا منذ عام ٢٠١٤. وقد شغل سابقًا منصب رئيس الوزراء من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٤ ورئيسًا لبلدية إسطنبول من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨. أسس حزب العدالة والتنمية (AKP) في عام ٢٠٠١، وقاده إلى الانتصار في الانتخابات في أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠١١ قبل أن ينتخب رئيسًا في عام ٢٠١٤. انطلاقًا من خلفية سياسية إسلامية وكشخص يصف نفسه بأنه ديمقراطي محافظ، قام بتشجيع السياسات الليبرالية الاقتصادية والسياسات المحافظة اجتماعياً. لتفاصيل ينظر: حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ٢٠١٢، ص ٥٢ وما بعدها.

(٣) تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات، مركز الامارات للدراسات، ابو ظبي، ٢٠١٦، ص١-٢؛ صدام مرير الجميلي، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٣، العدد ١٢، ٢٠١١، ص٢٣٨.

(٤) الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٣.

(٥) محمد عبد المقصود، السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية ٢٠٠٧-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية الدراسات العليا الأردن، ٢٠١٥، ص ١٠٥؛ علي طه عبد الله الجميلي، التنافس التركي الفرنسي المعاصر في ليبيا، مجلة اشراقات تنموية، العدد ٢٨، ص٧٧٠؛ تركيا في ليبيا بعد ٢٠١١ من الدبلوماسية الى التصعيد العسكري على الموقع: www.noonpost.com\content/28596.

(٦) تشكل يوم ٢٧ شباط عام ٢٠١١ م أثناء اندلاع ثورة ١٧ شباط الليبية التي اندلعت عام ٢٠١١ وبناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة من حكم السلطات الرسمية تم يوم السبت ٥ اذار ٢٠١١ اختيار وزير العدل المنشق عن نظام القذافي مصطفى عبد الجليل رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت وعبد الحفيظ غوقة نائبًا له وناطقاً رسمياً باسم المجلس. وانتخب المجلس في ٣١ أكتوبر ٢٠١١ عبد الرحيم الكيب رئيساً للحكومة الانتقالية القادمة يضم أكثر من اربعين عضو يمثلون كل مناطق البلاد. للتفاصيل ينظر: المجلس الوطني الانتقالي الليبي المنطلقات والرهانات على الموقع: www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/201111511124658108.

(٧) احمد محمد سلمان، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٤، ص٥٣-٥٤؛ محمد عبد المقصود، السياسة الخارجية، ص١٠٥؛ الجميلي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٨) رجب طيب اردوغان يعرض على العقيد معمر القذافي مغادرة ليبيا مقابل ضمانات على الموقع: www.farance24.com/ar/20110611/Libya/turkey.

(٩) تحولات السياسة التركية ...، ص٣.

(١٠) مصطفى عبد الجليل من مدينة البيضاء، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، وبعد رئيس ليبيا مؤقتا بعد ثورة ١٧ شباط، وكان عبد الجليل قاض ووزير للعدل في السنوات الاخيرة من حكم القذافي. ينظر: www.ar.m.wikipedia.org/wiki.

(١١) محمود جبريل سياسي ليبي معارض كان عضوا في المجلس الوطني الانتقالي شغل منصب رئيس وزراء ليبيا من اذار ٢٠١١ الى تشرين الاول ٢٠١١، توفي عام ٢٠٢٠ بعد اصابته بمرض فايروس كورونا. ينظر: محمود جبريل على الموقع: www.ar.m.wikipedia.org/wiki.

(١٢) امرح ككيلي، العلاقات التركية الليبية مجالات الازمة وإمكانات التعاون، رؤية تركية، مج ٤، ع ٦، ٢٠١٧، ص ٨٦.

(١٣) المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية في ليبيا تم انتخاب اعضائه في ٧تموز ٢٠١٢ وتسلم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي في ٨ اب ٢٠١٢ وانتهت مهامه في ٧شباط ٢٠١٤ يتكون من ٢٠٠ عضو. ينظر: الزهراء لنقي واخرون، ليبيا ٢٠١١: ديمقراطية ضلت طريقها، مركز القاهرة لحقوق الانسان، القاهرة ،٢٠١٩، ص٧٦.

(١٤) هو السلطة التي ظهرت بعد انتخابات ٢٥ حزيران ٢٠١٤ وتم انتخاب عقيلة صالح عيسى رئيسا له في ٤ اب ٢٠١٤، تأتي معارضة بعض الاطراف على خلفية نتائج الانتخابات التي خسر فيها التيار الاسلامي حيث لم يحصل الا على ٢٣ مقعد من اصل ١٨٨ مقعد، وعمل هذا التيار على عرقلة عمل مجلس النواب واعتبر كل ما يصدره المجلس هو غير شرعي ، واستغل قرار مجلس النواب الانعقاد في طبرق كمبرر لمقاطعة بحجة ان الاعلان الدستوري نص على ان مدينة بنغازي هي المقر الرئيسي لمجلس النواب ، وفي ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ اصدرت المحكمة العليا قرار بعدم دستورية الانتخابات ، الامر الذي احدث انشقاق داخل ليبيا بيم مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس. ينظر: مجلس النواب الليبي على الموقع: www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/08/140803.

(١٥) تحولات السياسة التركية ...، ص٣.

(١٦) وُلد حفتر في مدينة أجدابيا في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ وترعرعَ هناك، خدمَ في الجيش الليبي تحت قيادة معمر القذافي وشاركَ في ثورة عام ١٩٦٩، وفي عام ١٩٨٧ أُسر حفتر أثناء الحرب ضد تشاد وذلك بعدما نصبت القوات التشادية فخا أوقعتهُ به. وأثناءَ احتجازه شكّل هو وزملاؤه مجموعة ضباط على أملِ الإطاحة بالقذافي، أُطلق سراحه في عام ١٩٩٠ وذلك بعد صفقة مع حكومة الولايات المتحدة وقضى ما يقربُ من عقدين في مدينة لانغلي بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة وهناك حصلَ على الجنسية الأمريكية، في عام ١٩٩٣ وأثناء إقامته في الولايات المتحدة أُدين حفتر غيابياً بجرائم ضد الجماهيرية الليبية وحُكم عليه بالإعدام.، بعد الاطاحة بالقذافي عام ٢٠١١ شغل حفتر مناصب قيادية في الجيش الليبي، وبعدَ ثلاث سنوات أصبحَ القائد العام لما يسمى بالجيش الوطني الليبي. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق العرادي، عملية فجر ليبيا مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، ٢٠٢١)، ص١٣-٣٦.

(١٧) للتفاصيل عن عملية الكرامة ينظر: تطورات الاوضاع في ليبيا ابعاد الدور المصري وتداعياته، اعداد المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، استنبول ،٢٠١٤، ص٧-٢٠

(١٨) انظمت الكتائب المتحالفة مع التيار الاسلامي تحت مسمى فجر ليبيا ليشكل الجناح العسكري للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وبدأت عملياتها العسكرية في ١٣ تموز ٢٠١٤ بعد شهرين من بدء عملية الكرامة، ودعمت فجر ليبيا الكتائب الاسلامية الى تقاتل تحت مسمى مجلس شورى بنغازي ودرنه. ينظر: لنقي واخرون، المصدر السابق، ص٨٧؛ للتفاصيل عن عملية فجر ليبيا ينظر: العرادي، المصدر السابق، ص ٣٣ وما بعدها.

(١٩) محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٩، ص٣.

(٢٠) شريفة فاضل محمد، تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة للدولة الليبية ٢٠١١-٢٠٢٠، مجلة البحوث المالية، مجلد ٢١، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ٧٧٧.

(21) Emrah Kekilli, askeri ve siyasi cozum arasinda Libya krizinin gelecegi, (Istanbul,2019) .s.15.

(٢٢) الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا، ص٤.

(٢٣) اوغلو والحاسي ينفيان تسليح تركيا لحكومة الانقاذ، على الموقع: www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/10.

(٢٤) عبد المقصود، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٢٥) ماذا يعني اعترافتركيا بحكومة الحاسي على الموقع: www.afrigatenews.net/article.

(٢٦) اوغلو والحاسي ينفيان تسليح تركيا لحكومة الانقاذ، على الموقع: www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/10.

(٢٧) صادق عبد الله الشيخ عيد، العلاقات التركية القطرية السياسة الخارجية والامن الاقليمي، ٢٠٠٢-٢٠٢٠، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، الدوحة ،٢٠٢١، ص١٢٨.

(٢٨) تركيا تطالب بوقف إطلاق النار في ليبيا لضمان استمرار الحوار، على الموقع: www.turkpress.co/node/2785 .

(٢٩) شحادة محمد غريب، تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات ٢٠١٦.٢٠٧٧، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، ٢٠١٨، ص ٩٤.

(٣٠) تحولات السياسة التركية ...، ص٤.

(٣١) للتفاصيل عن اتفاق الصخيرات ينظر: الاتفاق السياسي الليبي.

(٣٢) خالد فؤاد، التدخل الخارجي والدور المصري في الازمة الليبية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، استنبول، ٢٠١٦، ص٣.

(٣٣) محمد منذر جلال، ليبيا في الارث الاستراتيجي التركي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٤، ٢٠٢١، ص٦٨.

(34) Kekilli, a. g. e. s. 16.

لعبت تركيا دورا وسيطا لدى حلفائها في المؤتمر الوطني العام، إذ حرصت على استقبال رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين في أنقرة، في الوقت نفسه الذي استقبلت فيه السراج في يناير ٢٠١٦ وقد كان متوقعا ان تقوم بجمع الطرفين في لقاء واحد، إلا أنها لم تفلح في ذلك بسبب إصرار أبو سهمين على رفض حكومة الوفاق الوطني ،ومن ناحية أخرى، تحاول تركيا القيام بضغوط أيضا على معارضي حكومة الوفاق من حلفائها، وذلك عبر اعترافها بهذه الحكومة ممثلا للشعب الليبي، ودعوة الليبيين إلى الاعتراف بها ودعمها و حدها، ما يعني رفع تركيا الاعتراف ضمنا عن حكومة المؤتمر التي قدمت لها الدعم الكبير طوال الفترة الماضية، كما يعني رفع الدعم السياسي والمالي إذا استمرت حكومة المؤتمر الوطني برفض الواقع الجديد. ومن المهم إدراك حذر السياسة التركية في هذا الجانب، إذ إن ضغوطها لم تبلغ ذروتها أولم تتخذ إجراءات واضحة تماما حتى الان ضد حكومة المؤتمر أو أعضاء المؤتمر الرافضين، لأنها كانت تنتظر ما تسفر عنها الجهود الدولية إزاء الضغط على مجلس النواب وقائد الجيش خليفة حفتر للاعتراف بحكومة الوفاق، إذ تخشى أن تقوم بضغوط صارمة وعقوبات على بعض حلفائها الرافضين، في الوقت الذي قد لا تسفر فيه الضغوط الدولية على مجلس النواب عن نتيجة ومن ثم تخسر هي بعض حلفائها دون أن تحظى حكومة الوفاق بالإجماع الليبي أو الشرعية من مجلس النواب . ينظر: تحولات السياسة التركية ...، ص٦.

(٣٥) تحولات السياسة التركية ...، ص ٧-٨.

(٣٦) داود اوغلو يستقبل رئيس حكومة الوفاق الليبي فايز السراج على الموقع: www.turkpress.co/node/17335.

(37) No: 9, 11 Ocak 2016, Libya Ulusal Mutabakat Hükümeti Başbakan Adayı Fayez Al-Sarraj'ın Ülkemizi Ziyareti Hk. / T.C. Dışişleri Bakanlığı, https://www.mfa.gov.tr/no_-9_-11-ocak-2016_-libya-ulusal-mutabakat-hukumeti-basbakan-adayi-fayez-al-sarraj_in-ulkemizi-ziyareti-hk_tr.mfa.

(٣٨) تركيا تدعو الليبيين لتقديم الدعم لحكومة الوفاق متاح على الموقع: www.aa.com.tr/549408.

(٣٩) جاويش اوغلو يشدد على أهمية تأييد الليبيين لحكومة الوفاق على الموقع: www.aa.com.tr/ar/573295.

(٤٠) جاويش أوغلو يؤكد مواصلة تركيا دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية على الموقع: www.aa.com.tr/ar/581241.

(٤١) نزار كريكش، السياق الليبي لمذكرة التفاهم التركية الليبية، مجلة رؤية تركية، مجلد ٢، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص٦٣.

(٤٢) عبد اللطيف حجازي، دوافع تركيا لإعادة فتح سفارتها في ليبيا على الموقع: www.futureuae.com/ar/mainpage/ltem/2472.

(٤٣) الشيخ عيد، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٤٤) جلال، المصدر السابق، ص٦٩.

(٤٥) كريكش، المصدر السابق، ص٥٨

(٤٦) قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن اقرار مذكرتي التفاهم نقلا عن فرج حسن محمد الاطرش وعطية احمد عطية السويح، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع والقانون، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية (برلين)، مجلد ٢، العدد ٦، ٢٠٢٠، ص ٤٢.

(٤٧) هل يمهد الاتفاق الليبي التركي للتدخل العسكري في ليبيا على الموقع: www.bbc.com/Arabic/middleeast.50801453.

للاطلاع على نص المذكرة ينظر: مذكرة التفاهم التركية-الليبية للتعاون الأمني والعسكري. النص الكامل! (صور) متاح على الموقع: www.turkpress.co/node/67004.

(48) Veysel Kurt, 27 Kasim anlasmasindan Berlin Konferansina Libyada yeni denklem, Istanbul, 2020 s.12.

(٤٩) برلمان تركيا يصادق على اتفاق التعاون العسكري مع حكومة الوفاق الوطني الليبية على الموقع: www.france24.com/ar/20191221.

(٥٠) احمد القزني، النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية والامنية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، ٢٠١٦، ص ١٣ للتفاصيل عن مذكرة التفاهم الامني والعسكري ينظر مذكرة التفاهم التركية الليبية للتعاون الامني والعسكري النص الكامل، على الموقع: www.turkpress.co/node/67004.

(٥١) للتفاصيل عن المذكرة ينظر: الاطرش وعطية، المصدر السابق، ص ص٣٠-٤٢؛ نص مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا حول شرق المتوسط متاح على الموقع: www.thenewkhalij.news/article/17385، نص مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا حول شرق المتوسط.

(٥٢) الرنتيسي، المصدر السابق، ص٧.

(٥٣) بلاط، المصدر السابق، ص٧٧٨.

(٥٤) اشار الأدميرال البحري السابق والخبير في القانون البحري جهاد يايجي، الى ان فكرة رسم الخطوط القُطرية لتحديد المناطق البحرية لتركيا كانت موجودة منذ سنوات عديدة واشار على: "أن موقع تركيا المائل جغرافيًا ينص على حقها في رسم خطوط قُطرية لتحديد مناطقها البحرية وتوقيع اتفاقيات ترسيم الحدود مع ليبيا وإسرائيل ولبنان" وأضاف يايجي أن اعتبار ساحل درنة وطبرق وبوردية في ليبيا وفتحية ومرمريس وكاش في تركيا بمنزلة سواحل متقابلة متصلة يتماشى مع القانون الدولي والمصالح المطلقة للبلدين ينظر: الرنتيسي، المصدر السابق، ص٦.

(٥٥) الاتفاق التركي الليبي، لماذا تناوش انقرة القاهرة وحلفائها، على الموقع: www.amp.dw.com/ar/a51474304.

(56) للتفاصيل عن ذلك ينظر: سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، "انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الامن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد (الاسماعيلية)، العدد١٢، ٢٠٢١، ص ١٣٨.

(٥٧) بلاط، المصدر السابق، ص٧٧٨.

(٥٨) جريدة الصباح الليبية، العدد ١٨٤، ٢٠١٩/١٢/١٧

(٥٩) بلاط ، تأثير المصدر السابق، ص ٧٧٨.

(60) Cumhuriyet,7/1/2020,s.5.

(٦١) القزني، المصدر السابق، ص٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص١٤.

(٦٣) تركيا: قواتنا ستظل في ليبيا ما دام الاتفاق العسكري قائما على الموقع: www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/12.

(٦٤) اوراد محمد مالك كمونه، الازمة الليبية في المنظور التركي والايراني، مجلة قضايا سياسية، العدد٦٤، ٢٠٢١، ص١٨٢؛ القزني، المصدر السابق، ص ١٣.

(٦٥) كريكش، المصدر السابق، ص٦٦.

(٦٦) كمونه، المصدر السابق، ١٨٢-١٨٣.

(٦٧) احمد القزني، المصدر السابق، ص ٥.

(٦٨) كمونه، المصدر السابق، ص١٨٣.

(69) Kurt, a.g.e,s.13.

(٧٠) القزني، المصدر السابق، ص١٥.

(٧١) كمونه، المصدر السابق، ١٨٤-١٨٥.

(٧٢) بلاط، المصدر السابق، ص٧٧٩.

المصادر:

شحادة محمد غريب، تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات ٢٠١٦.٢٠٧٧، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، ٢٠١٨.

محمد عبد المقصود، السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية ٢٠٠٧-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية الدراسات العليا الأردن، ٢٠١٥.

احمد القزني، النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية والامنية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، ٢٠١٦.

تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات، مركز الامارات للدراسات، ابو ظبي، ٢٠١٦.

حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ٢٠١٢.

الزهراء لنقي واخرون، ليبيا ٢٠١١: ديمقراطية ضلت طريقها، مركز القاهرة لحقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٩.

محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٩.

الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.

أحمد عبد السلام فاضل، "معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠١١"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد٢٣، العدد٤، ٢٠١٦.

احمد محمد سلمان، "الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٤.

امرح ككيلي، "العلاقات التركية الليبية مجالات الازمة وإمكانات التعاون"، رؤية تركية، مج ٤، ع ٦، ٢٠١٧.

اوراد محمد مالك كمونه، "الازمة الليبية في المنظور التركي والايراني"، مجلة قضايا سياسية، العدد٦٤، ٢٠٢١.

شريفة فاضل محمد بلاط، "تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة للدولة الليبية، ٢٠١١.٢٠٢٠"، مجلة البحوث المالية، مجلد ٢١، العدد ٣، ٢٠٢٠.

صدام مرير الجميلي، "الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، مجلد ٣ العدد ١٢، ٢٠١١.

علي طه عبد الله الجميلي، "التنافس التركي الفرنسي المعاصر في ليبيا"، مجلة اشراقات تنموية، العدد ٢٨، ٢٠٢١.

فرج حسن محمد الاطرش وعطية احمد عطية السويح، "تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع والقانون"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية (برلين)، مجلد ٢، العدد ٦، ٢٠٢٠.

محمد منذر جلال، "ليبيا في الارث الاستراتيجي التركي"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٤، ٢٠٢١.

جريدة الصباح الليبية، العدد ١٨٤، ٢٠١٩/١٢/١٧.

تركيا في ليبيا بعد ٢٠١١ من الدبلوماسية الى التصعيد العسكري على الموقع: www.noonpost.com\content/28596.

المجلس الوطني الانتقالي الليبي المنطلقات والرهانات على الموقع: www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/201111511124658108.

رجب طيب اردوغان يعرض على العقيد معمر القذافي مغادرة ليبيا مقابل ضمانات على الموقع: www.farance24.com/ar/20110611/Libya/turkey.

محمود جبريل على الموقع: www.ar.m.wikipedia.org/wiki.

رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان يزور تركيا لحضور حفل تخرج ٨٠٠ ضابط شرطة ليبي، على الموقع: www.ltv.ly/article_details.php?article_id=138.

اوغلو والحاسي ينفيان تسليح تركيا لحكومة الانقاذ، على الموقع: www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/10.

تركيا تطالب بوقف إطلاق النار في ليبيا لضمان استمرار الحوار، على الموقع: www.turkpress.co/node/2785.

ماذا يعني اعتراف تركيا بحكومة الحاسي على الموقع: www.afrigatenews.net/article.

اوغلو والحاسي ينفيان تسليح تركيا لحكومة الانقاذ، على الموقع: www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/10.

داود اوغلو يستقبل رئيس حكومة الوفاق الليبي فايز السراج على الموقع: www.turkpress.co/node/17335.

جاويش اوغلو يشدد على أهمية تأييد الليبيين لحكومة الوفاق على الموقع: www.aa.com.tr/ar/573295.

جاويش أوغلو يؤكد مواصلة تركيا دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية على الموقع: www.aa.com.tr/ar/581241.

نزار كريكش، السياق الليبي لمذكرة التفاهم التركية الليبية، مجلة رؤية تركية، مجلد ٢، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص٦٣.٥٠٨٠١٤٥٣.

عبد اللطيف حجازي، دوافع تركيا لإعادة فتح سفارتها في ليبيان على الموقع: www.futureuae.com/ar/mainpage/ltem/2472.

هل يمهد الاتفاق الليبي التركي للتدخل العسكري في ليبيا على الموقع: www.bbc.com/Arabic/middleeast/50801453.

مذكرة التفاهم التركية الليبية للتعاون الامني والعسكري النص الكامل، على الموقع: www.turkpress.co/node/67004.

الاتفاق التركي الليبي.. لماذا تناوش انقرة القاهرة وحلفائها، على الموقع: www.amp.dw.com/ar/a51474304.

برلمان تركيا يصادق على اتفاق التعاون العسكري مع حكومة الوفاق الوطني الليبية على الموقع: www.france24.com/ar/20191221.

تركيا: قواتنا ستظل في ليبيا ما دام الاتفاق العسكري قائما على الموقع: www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/12.

Resources:

Shehada Muhammad Gharib, Transformations of Turkish foreign policy towards Arab countries in the post-revolution period 2077-2016, Master's thesis, College of Graduate Studies and Scientific Research, Hebron University, 2018.

Muhammad Abdel Maqsoud, Turkish Foreign Policy Towards the Arab Revolutionary Countries 2007-2014, Master's Thesis, Al-Bayt University, College of Graduate Studies, Jordan, 2015.

Ahmed Al-Qazni, Turkish influence in the Libyan crisis, political and security repercussions, International Institute for Iranian Studies, Riyadh, 2016.

Turkish policy shifts towards Libya: Motives and repercussions, Emirates Center for Studies, Abu Dhabi, 2016.

Hussein Bassali and Omar Ozbay, Recep Tayyip Erdogan's Story of a Leader, translated by Tariq Abdel Jalil, Dar Al-Bashir for Culture and Science, Tanta, 2012.

Al-Zahraa Lenqi and others, Libya 2011: A Democracy That Has Lost its Way, Cairo Center for Human Rights, Cairo, 2019.

Mahmoud Samir Al-Rantisi, Libya in Turkey's foreign policy, new facts in the equations of land and sea, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2019.

The Turkish position on the Libyan revolution, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2011.

Ahmed Abdel Salam Fadel, "Muammar Gaddafi and his role in Libyan politics until 2011," Tikrit University Journal of Human Sciences, Volume 23, Issue 4, 2016.

Ahmed Muhammad Salman, "The Turkish Position on the Transformations in the Arab Region," Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 45, 2014.

Emrah Kakili, "Turkish-Libyan relations, areas of crisis and possibilities for cooperation," Turkish Vision, vol. 4, no. 6, 2017.

Awrad Muhammad Malik Kammouneh, "The Libyan Crisis from the Turkish and Iranian Perspective," Political Issues Magazine, Issue 64, 2021.

Sharifa Fadel Muhammad Balat, "The impact of terrorism and international intervention on the future of the nation-state, a case study of the Libyan state, 2011-2020," Journal of Financial Research, Volume 21, Issue 3, 2020.

Saddam Murir al-Jumaili, "The Turkish Position on the Transformations in the Arab Region," Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 3, Issue 12, 2011.

Ali Taha Abdullah Al-Jumaili, "Contemporary Turkish-French Rivalry in Libya," Ishraqat Development Magazine, Issue 28, 2021.

Faraj Hassan Muhammad Al-Atrash and Attia Ahmed Attia Al-Suwaij, "Determining the areas of maritime jurisdiction between Libya and Turkey from the perspective of reality and law," Journal of Strategic and Military Studies (Berlin), Volume 2, Issue 6, 2020.

Muhammad Munther Jalal, "Libya in the Turkish Strategic Legacy," Tikrit Journal of Political Science, No. 24, 2021.

Libyan Al-Sabah newspaper, issue 184, 12/17/2019.

Turkey in Libya after 2011, from diplomacy to military escalation, on the website: www.noonpost.com\content/28596.

The Libyan National Transitional Council, starting points and stakes, on the website: www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/201111511124658108.

Recep Tayyip Erdogan offers Colonel Muammar Gaddafi to leave Libya in exchange for guarantees on the website: www.farance24.com/ar/20110611/Libya/turkey.

Mahmoud Jibril at: www.ar.m.wikipedia.org/wiki.

Interim Government Prime Minister Ali Zidane visits Turkey to attend the graduation ceremony of 800 Libyan police officers, at: www.ltv.ly/article_details.php?article_id=138.

Davutoglu and Al-Hassi deny that Türkiye is arming the Salvation Government, on the website: www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/10.

Turkey demands a ceasefire in Libya to ensure the continuation of the dialogue, at: www.turkpress.co/node/2785.

What does Türkiye's recognition of the Hassi government mean on the website: www.afrigatenews.net/article.

Davutoglu and Al-Hassi deny that Türkiye is arming the Salvation Government, on the website: www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/10.

Davutoğlu receives the Prime Minister of the Libyan Government of National Accord, Fayez al-Sarraj, on the website: www.turkpress.co/node/17335.

Cavusoglu stresses the importance of Libyans' support for the Government of National Accord on the website: www.aa.com.tr/ar/573295.

Cavusoglu confirms Turkey's continued support for the Libyan Government of National Accord on the website: www.aa.com.tr/ar/581241.

Nizar Krekesh, The Libyan Context of the Turkish-Libyan Memorandum of Understanding, Turkish Vision Magazine, Volume 2, Issue 9, 2020, p. 63. 50801453.

Abdul Latif Hijazi, Turkey's motives for reopening its embassy in Libya, available at: www.futureuae.com/ar/mainpage/Item/2472.

Does the Libyan-Turkish agreement pave the way for military intervention in Libya at: www.bbc.com/Arabic/middleeast/50801453.

Turkish-Libyan Memorandum of Understanding for security and military cooperation, full text, on the website: www.turkpress.co/node/67004.

The Turkish-Libyan agreement Why is Ankara skirmishing with Cairo and its allies, on the website: www.amp.dw.com/ar/a51474304.

The Turkish Parliament ratifies the military cooperation agreement with the Libyan Government of National Accord on the website: www.france24.com/ar/20191221.

Turkey: Our forces will remain in Libya as long as the military agreement exists on the website: www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/12.

Emrah Kekilli, askeri ve siyasi cozum arasinda Libya krizinin gelecegi, (Istanbul, 2019).

Veysel Kurt, 27 Kasim anlasmasindan Berlin Konferansina Libyada yeni denklem, Istanbul, 2020.

No: 9, 11 Ocak 2016, Libya Ulusal Mutabakat Hükümeti Başbakan Adayı Fayez Al-Sarraj'ın Ülkemizi Ziyareti Hk. / T.C. Dışişleri Bakanlığı: https://www.mfa.gov.tr/no_-9_-11-ocak-2016_-libya-ulusal-mutabakat-hukumeti-basbakan-adayi-fayez-al-sarraj_in-ulkemizi-ziyareti-hk_.tr.mfa.

Cumhuriyet, 7/1/2020.